بحـــثـــاً عـــن دور فـــاعـل لـلـقـــطـــاع الخـــاص

اقتصاديون: تفعيل حركة الصناعة بحاجة إلى حزمة قوانين

يجادل رجال الأعمال في قضية عدم إضطلاع القطاع الخاص بدور مؤثر في اقتصاد البلاد، خلال السنوات الخمس الماضية، بأن السبب يكمن في القوانين الحالية التي تحكم العملية الإقتصادية. وفيما يعزو بعضهم الأمر إلى تدهور الوضع الأمني وغياب دعم حقيقي من الدولة، يتهم خبير مالي بعض رجال الأعمال بـ"الجهل" بكيفية إدارة الأموال.

ويرى مراقبون وخبراء اقتصاد محايدون أنه برغم إعلان الحكومة، بعد تغيير النظام السابق في عام (٢٠٠٣)، عن توجهها نحو اقتصاد السوق، إلا أن القطاع الخاص لايزال راكدا، ولم يبادر بخطوات ملموسة لتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني.

بغداد/المدى

الصناعي العراقي باسم جميل إنطوان يذهب، في هذا الصدد، إلى أن "إعادة تدوير ماكينة الصناعة العراقية تحتاج إلى حزمة من القوانين تنسجم مع بعضها وتتواصل، لا أن تسن الحكومة قانونا واحدا ولا توفر قوانين أخرى ضرورية"، مشيرا إلى أن الإجراء أحادي الجانب "سيفشل في تحقيق ما يصبو إليه الاقتصاد العراقي."

ويقول إنطوان إن "إعادة الأمن في المناطق الصناعية يقع في مقدمة الأمور التي يجب أن تتوفر للقطاع الصناعي الخاص، اضافة إلى توفير الطاقة الكهربائية والوقود لمدة لاتقل عن خمس إلى ست ساعات يوميا."

ويضيف أن هناك "ضرورة لتوفير السيولة النقدية من القروض الميسرة للصناعي، لكي يستطيع تشغيل مصنعه. على أن تكون بضمانة المشروع نفسه."

ويلفت إنطوان إلى ضرورة "تحديد طبيعة توجه الإقتصاد العراقي، وهل هو موجه.. أم إقتصاد سوق"، ويقول "نحن في القطاع الخاص لا نعرف، حتى الآن، كيف نتعامل مع الوزارات. إذ تنحى كل وزارة منحى اجتهاديا خاصا بها، وبحسب وزيرها ومسؤوليها."

ويرى أن هذا التخبط وعدم الوضوح "لا يمكن أن ينسجم مع الإقتصاد السليم الذي تريد الدولة أن تتبناه أمام المجتمع الدولي، بالذات بالنسبة لدولة لها خطة استراتيجية تدعو إلى اقتصاد السوق. خاصة بعد أن تعهدت الحكومة العراقية، في مبادرة (العهد الدولي)، بتبني اقتصاد السوق عبر خصخصة جزء من مشاريعها، ودعم القطاع الخاص وتوفير بنى تحتية" لعمله.

من جانبه، يرى رئيس (غرفة تجارة بغداد) أمجد الجبوري، أنه بعد التحسن الأمني الذي شهده العراق، فإنه "من المتوقع أن تبدأ رؤوس الأموال بالتحرك فيه"، معربا عن اعتقاده بأن رؤوس الأموال تلك " لن تكون عراقية فحسب، بل عربية وعالمية أيضا."

ويشدد الجبوري على الحاجة إلى "تجديد مصادر رؤوس الأموال في العراق، اضافة إلى توفير آلية جديدة لها، مع الأخذ بنظر الاعتبار التقدم التقني العالمي."

ويقول رئيس غرفة تجارة بغداد "نحن بحاجة إلى تغيير القوانين الإقتصادية التي مازالت تسير العملية التجارية في العراق، لأنها قوانين تحد من نشاط التجار."

ويشير إلى أن الحاجات الآنية لرجال الأعمال من التجار في العراق "تتميز بأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع العام"، موضحا أن التجار العراقيين عملهم يحتاج إلى " التزام الدولة بتسديد الديون المترتبة عن عمل القطاع الخاص على استيراد مواد البطاقة التموينية، لأن عدم تسديد ما بذمة الدولة من ديون أثر في حركة رؤوس أموال التجار المساهمين في عملية الإستيراد."

ونوه الجبوري إلى أهمية "دعم الدولة للتاجر العراقي الذي تعرض عمله إلى التخريب نتيجة الأعمال الإرهابية التي طالت محالهم التجارية، ما إدى إلى فقدان الكثير من رؤوس أموال هؤلاء التجار، إضافة إلى الحرائق التي طالت العديد من الأسواق وخلفت الكثير منهم دون عمل، بعد أن فقد رأسماله المتمثل في بضائعه التي خسرها."

ويضيف "لذلك فإننا بحاجة إلى قروض مصرفية ذات شروط ميسرة بفوائد لاتتجاوز الأربعة إلى الستة في المئة، أسوة بما تقدمه دول الخليج"، لافتا إلى أن حجم القروض "يجب أن يكون متناسبا مع حجم الموارد النفطية الكبيرة التي يحظى بها العراق بسبب ارتفاع سعر البترول."

ويرى أمجد الجبوري أن هذا يستدعي "قيام الدولة بتسهيل عمل وقيام المصارف، لأنه يساعد على تقدم التجارة."

ويقول "كما أن هناك حاجة إلى تخفيض الضرائب على البضائع، وإعفاء بعض التجار الذين تضرروا من العمليات العسكرية منها."

أما الباحث الإقتصادي نجم عبود، فتحدث عن "تضارب احتياجات القطاع الخاص"، ويقول إن التاجر "يريد التقليل من قيمة الضريبة المفروضة على السلع المستوردة، وضمان انسيابيتها. فيما يطالب الصناعيون بزيادة الضرائب على السلع والبضائع التي يقوم التجار بإستيرادها."ويشير الباحث إلى أن كلا الأمرين "يتجه ناحية مصلحة التاجر أو الصناعي للنهوض بقطاعه."ويرى عبود أن الحل الأنسب لمشكلة الضرائب في البلاد هو "فرض الضرائب بحسب حاجة الإقتصاد العراقي، من أجل إعادة هيكلته بشكل صحيح."

الخبير المالي ماجد فؤاد له رأي آخر مثير في القضية، فهو يلقي باللائمة على رجال القطاع الأعمال أنفسهم في عدم إضطلاع القطاع الخاص بدوره المأمول والمتوقع في الإقتصاد الوطني.

ويقول فؤاد إن "كثيرا من الشركات تتعامل مع رأس المال بطريقة المقاولات، وتجهل كيفية إدارته"، لافتا إلى أهمية "تهيئة الكليات والمعاهد الخاصة لنشر الطرق العلمية السليمة في هذا الصدد، وأن يشغل رجال الأعمال أنفسهم بالغوص في دواخل علم إدارة رأس المال."

وعلل تأخر القطاع الخاص في القيام بدوره الفاعل بأن رجال الأعمال في العراق " إما حصلوا على أعمالهم من خلال التوارث العائلي، أو عبر ضربة الحظ"، مشيرا إلى أن العديد من الأشخاص "دخلوا إلى مجال العمل بشركات صغيرة جدا، على أمل أن تكبر فيما بعد."

ويرفض الخبير المالي، من ناحية ثانية، ما عده "تخوف القطاع المصرفي في العراق من الدخول إلى قلب الأعمال في البلاد، بسبب تشبثهم بمسألة التدهور الأمني"، لافتا إلى ما وصفه بـ "الخطأ الكبير الذي يقع فيه القطاع المصرفي، لأنهم يأخذون حصة غيرهم، وفي نفس الوقت لايعملون."

وأردف قائلا "خوف المصارف العراقية هذا جعلها لا تتعامل مع الإعلام، ليعرف التاجر الراغب في الحصول على قرض إلى أين يتجه."

وتساءل الخبير المالي قائلا " أين هي القوانين التي سنت لدعم القطاع الخاص، أليس قانون الإستثمار لايزال معلقا..؟. وهل سمحت وزارة المالية بمنح أراضٍ لإستغلالها من قبل القطاع الخاص..؟. وهل وفرت هيئة الإستثمار الفرص للإستثمار في البلاد."

وختم فؤاد حديثه بالقول إن القطاع الخاص "يحتاج إلى الحكومة، وبالعكس. وكلاهما يحتاج إلى التعاون والتحاور ليبدأ العمل في إعمار العراق."

اسواق تعاني من ارتفاع الاسعار المستمر

تداول اكثر من ٤٣٥ مليون سهم في سوق العراق للاوراق المالية

بغداد/ قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الاحد الماضى وهى جلسة التداول العاشرة للشهر الحالي اذ جرى فيها تداول اسهم (٢٧) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٤٣٥) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٥٩١) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (١٦٨) عقد تداول. وقد تميز القطاع المصرفي في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٨٨٪) وحجم التداول (٨٩٪) وحقق القطاع الصناعي المرتبة الثانية في حين تقاسمت بقية القطاعات نسب التداول الاخرى المتبقية.وتنفيذا لقرارهيئة الاوراق المالية العراقية تم ايقاف تداول اسهم الشركات (التعبئة والتعليب، الصناعات الالكترونية، الخازر الانشائية، نينوى للصناعات الغذائية، البيرة الشرقية، بابل للانتاج السينمائي) في السوق اعتبارا من الجلسة المذكورة ولحين تقديم الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٦ ودفع الغرامة المترتبة عليهم. وبشكل عام كانت نتائج التداول في الجلسة تداول اسهم (٢٧) شركة من اصل(٩٤) شركة مدرجة في السوق ارتفعت معدلات اسعار اسهم(٦) شركات وانخفضت معدلات اسعار اسهم (٦) شركات وحافظت (١٤) شركة على نفس معدلاتها السابقة، ولاتزال(٢٣) شركة متوقفة عن التداول بسبب انعقاد هيئاتها السنوية العامة وتنفيذ قرارات هيئاتها العامة و(٥) شركات متوقفة عن التداول بقرار من هيئة الاوراق المالية العراقية لعدم التزامها بمعايير الافصاح المطلوبة وتقديم الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٥، و(٦) شركات توقفت بقرار من هيئة الاوراق المالية العراقية لعدم التزامها بمعايير الافصاح المطلوبة وتقديم الحسابات الختامية لعام ٠٦,٢٠

تسويق ٣٥ الف طن من محصولي الحنطة والشعير في الديوانية

الديوانية/ باسم الشرقي

تسلم فرع الشركة العامة لتجارة الحبوب في محافظة الديوانية حتى بداية الاسبوع الحالي ٣٥ طناً من محصولي الحنطة والشعير من فلاحي المحافظة.

وقال عبد الهادي محمد مدير فرع الشركة في الديوانية:"ان الشركة تسلمت حتى بداية الاسبوع الحالي اكثر من ثلاثين الف طن للدرجتين الاولى والثانية اما الكميات المستلمة من الشعير فقد بلغت ٥٠٠٠ طن.

واضاف:"ان الشركة قامت بتقسيم مواقع التسليم الى سبعة مواقع وهي سايلو شلب الديوانية وسايلو شلب الشامية وسايلو حبوب الديوانية ومجمع الامين في الشامية ومركز تسويق غماس ومركز تسويق الشنافية والمجمع المخزني، وتمت تهيئة كافة مستلزمات انجاح خطة التسويق وتسلم الحبوب من المسوقين.

مضيفاً:"ان الشركة قامت بارسال فريق فني لفحص وتغيير وتقييس الموازين الجسرية في كافة مراكز الاستلام من الحنطة ورفد مواقع التسويق بكوادر متخصصة حيث زود كل موقع بجهاز حاسوب لضمان سرعة ودقة المعلومات لكل معاملة تسويقية.

وتوقع باستلام اكثر من ٢٥ الف طن خلال الايام المقبلة.

وزير البلديات لـ(المدى) اطلاق المشروع الوطني لزراعة ١٥ مليون شجرة

بغداد/ كريم السوداني ، قيس عيدان

اعلن وزير البديات رياض محمود غريب عن اطلاق المشروع الوطني لزراعة ١٥ مليون شجرة في عموم محافظات او مساحات العراق وانجاز نسب متقدمة من التصاميم الاساسية للمحافظات

السيد الوزير خلال المؤتمر الصحفي

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم امس في مكتبه وحضرته المدى وقال ان المزارع يهدف الى تجميل المدن وتحسين البيئة وتوسيع المساحات الخضر وتقديم الخدمات الترفيهية للمواطنين فضلاً عن امتصاص البطالة وتشغيل اكبر عدد ممكن من العمال اضافة الى اشاعة الثقافة بين المواطنين لتأكيد اهمية الشجرة في تحسين البيئة وجمالية المدن ومساهمتهم في زراعة الاشجار غريب اضاف ان البدء في هذا المشروع سيكون مطلع حزيران المقبل وتحديدا في اليوم العالمي للبيئة وينتهي خلال عام ٦/٥/ ٢٠٠٩ مشيرا الى اهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ودور الاعلام في تحقيق اهداف هذه الحملة ودور مؤسسات الدولة كافة وتحديدا وزارات الزراعة التربية.

وقال انه سيتم رصد جوائز لافضل محافظة وللمواطنين العشرة الاوائل في زراعة اكبر كمية من الاشجارر ولافضل خمس شركات وجوائز لافضل مدير بلدية في المدن والاقضية والنواحي.

وان الكلف التقديرية لهذا المشروع اوضح غريب في معرض اجابته عن سؤال المدى ان الميزانية التكميلية للوزارة ستسهم في دعم هذا المشروع اضافة الى الميزانية المخصصة من قبل تنمية الاقاليم.

وفي تصريح خاص للمدى اكد غريب على ان التصاميم الاساسية لجميع محافظات العراق بوشر بها وتم انجازها بنسب متقدمة منها وبخبرات عراقية وقال تمكنت ملاكاتنا في الفترة الماضية من انجاز التصميم الاساسي لمحافظة بابل و٨٠٪ من تصاميم محافظتي النجف وكربلاء اما تصمسيم محافظة واسط فقد تم انجاز ٦٠٪ منه.

واوضح وزير البلديات ان الهدف من تلك التصاميم يتمثل بتحديد واستعمالات الارض(زراعي وصناعي وتجاري وغيرها) وبالتالي حصر قطع الاراضي بيد الدولة ودعى المستثمرون الى تنفيذ عدد من المشاريع في العراق مع استعداد الوزارة لتزويدهم بكل المعلومات المهمة وتم الاعلان مؤخرا عن وجود فرص كبيرة للمستثمرين في قضاء الزبير والمسيب والهندية.

وردا على سؤال للمدى عن دور الوزارة في معالجة شحة المياه قال الوزير ان وزارتنا ليست مسؤولة عن كل المحافظات وبشكل عام ليس لدينا شحة في مياه الشرب حيث تم معالجتها من خلال المجمعات المائية والسيارات الحوضية التي تمتلك الوزارة اسطول منها وحقيقة الامر الشحة في مياه السقي للاراضي الزراعية حيث ان ما متوفر من مياه السقي لا يتعدى نسبة ١٣٪ لعموم المحافظات وهي نسبة محدودة جدا.

توقع ارتفاع الصادرات الاردنية للعراق بنسبة ٥٠٪

المدى/ وكالات

توقع نائب رئيس مجلس ادارة جمعية المصدرين، حليم ابو رحمة ان ترتفع صادرات المملكة الى العراق بنسبة ٥٠ في المائة خلال الفترة المقبلة، نتيجة ازالة العديد من المعوقات التي كانت تواجه الصادرات.

واضاف ابو رحمة ان مؤشرات الارقام لقيمة الصادرات خلال الربع الاول من العام الحالي تشير الى ان الصادرات للعراق بتزايد مستمر، نتيجة تنوع السلع التي تصدرها الاردن مثل مواد البناء والصناعات اضافة الى المواد الغذئية والتي تعزز زيادة الصادرات.واشار الى ان السوق العراقي يتمتع بقوة شرائية كبيرة مما يتطلب ذلك التركيز على زيادة حجم الصادرات من خلال تحسين جودة المنتج المحلي لتمكينه من تنافسية عالية لمنتجات الدول الاخرى وحتى تكون الحكومة قادرة على مساندة ودعم القطاع التصديري.واكد ان هنالك ميزة في الاردن وهي التزامه الكامل والدائم بالاتفاقيات التي توقع مع الدول الاخرى، مما عزز ذلك من زيادة الصادرات الوطنية لكافة الدول.

وحسب ارقام دائرة الاحصاءات العامة فقد ارتفعت الصادرات الاردنية للعراق خلال الربع الاول من العام الحالي لتصل قيمتها الى ١٢٣ مليون دينارأردني ، مقارنة بذات الفترة من العام الماضي والتي كانت ٦،٩١ مليون دينارأردني، في حين ارتفعت الصادرات للعراق خلال اذار الماضي الى ٥٠ مليون دينار أردني، مقارنة بـ ٧،٣٩ مليون دينارأردني لنفس الفترة من العام الماضي، حيث تشكل نسبة الصادرات الاردنية للعراق نحو ٢٠ في المائة من مجمل الصادرات.

اكثر من ٦٧ مليون دولار

حجم المبالغ المباعة لمزاد البنك المركزي العراقي

بغداد/ كريم السوداني

اقفل المزاد اليومي المئة و ثلاثة وسبعون بعد الالف لبيع وشراء العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم امس اذ ساهم ١٤ مصرفاً في هذا المزاد والسعر الاساس الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/ دولار ١١٩٨ فيما بلغ السعر الاساس الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار ١١٩٦ حيث تم بيع ٦٧ مليون دولار

فيما كان المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد (دولار) ١٥٠,٠٠٠اما فعروض الشراء (دولار)٦٧,١٢٠,٠٠٠ ومجموع عروض البيع (دولار) ٠٠٠

فيما كان سعر البيع للحوالات (١١٩٨) دينار/ دولار وسعر البيع النقدي (١٢٠٨) دينار/ دولار وسعر الشراء النقدي (١٢٠٧) والكمية المباعة نقدا بمبلغ (٣,٨٧٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٦٣,٢٥٠,٠٠٠) دولار

علما ان البنك المركزي يتقاضى عمولة دينار لكل دولار عن المبالغ المباعة والمشتراة .

محافظ البنك المركزي: ارتفاع سعر الدينار مقابل الدولار بنسبة ٢٠ ٪ خلال الـ١٦ شهرا الماضية

بغداد/ المدى

قال محافظ البنك المركزي العراقي ان سعر صرف الدينار العراقي ارتفع مقابل الدولار بنسبة ٢٠٪ خلال الـ١٦ شهرا الماضية بسبب اجراءات البنك.

وأوضح الشبيبي في مؤتمر صحفي عقده ببغداد، الاحد، أن" التحسن الذي طرأ على الدينار العراقي بلغ ٢٠٪ خلال تنفيذ السياسة النقدية للبنك من خلال رفع قيمته مقابل الدولار في المزاد اليومي للبنك خلال الـ١٦ شهراً الماضية".

وأضاف ان سعر الصرف لا يمكن تحديده لأنه يعتمد على تطور التضخم الحاصل في البلاد والعرض والطلب على شراء الدولار.

واشار الى إن سعر صرف الدينار متغير بسبب سياسة البنك المركزي التي تهتم بالأمد القصير بالمتغيرات الاقتصادية، مشيرا إلى إن العراق عانى خلال الأعوام الثلاثة اوالأربعة الماضية من تضخم وصل الى ٦٥٪ حسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

ودعا الشبيبي، الاحد الحكومة العراقية الى تعظيم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعية ليغطي ناتجها النمو وتقليل التضخم.

وبين إن النمو الاقتصادي نوعين، الأول نمو نقدي من خلال ارتفاع الإيرادات المالية والثاني، النمو الحقيقي من خلال تقديم الخدمات بالاعتماد على التنمية الاقتصادية.

المدير العام للبيطرة:

الحرارة واخطاء المربين وراء هلاكات الدواجن

بغداد/المدى

عزا المديرالعام للشركة العامة للبيطرة الدكتور صباح جاسم موجة الهلاكات في الدواجن مؤخرا الى تفاوت درجات الحرارة منذ شهر شباط الماضي حتى هذه الفترة اضافة الى اخطاء المربين في استخدام اللقاح.

وقال صباح:"ان التفاوت الملحوظ في درجات الحرارة ادى الى تعرض الدواجن الى اجهاد حراري ونشاط معظم المسببات الفايروسية والجرثومية، فضلا عن تعرض البلد الى عواصف ترابية ادت الى تخريش الجهاز التنفسي للطيور وتعرضها الى الاصابة بالامراض التنفسية".

واضاف:"ان استخدام بعض المربين لقاح انفلونزا الطيور نوع " "h9n2بصورة غير صحيحة بسبب ترويجه عن طريق المكاتب التجارية الخاصة بالادوية البيطرية،